

مشروع أطروحة دكتوراه

التخصص: قانون الدولة والمؤسسات

عنوان الأطروحة

التحول الرقمي للإدارة العامة وأثره على مبادئ المرفق العام:
دراسة في التشريع الجزائري والمقارن

من اعداد الطالب:

*بن عيش زكرياء

مقدمة:

يشهد العالم المعاصر ثورة رقمية غير مسبوقة مست مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، مما أدى إلى ظهور نمط جديد من الإدارة العامة قائم على استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال والذكاء

الاصطناعي والبيانات الضخمة في تسيير المرافق العامة وتقديم الخدمات العمومية. وقد انخرطت الجزائر، على غرار العديد من الدول، في مسار التحول الرقمي للإدارة العمومية من خلال تبني برامج الحكومة الإلكترونية والإدارة الرقمية وتعميم الخدمات العمومية الإلكترونية.

غير أن هذا التحول يثير العديد من التساؤلات القانونية المرتبطة بمدى تأثير الرقمنة على المبادئ التقليدية التي يقوم عليها المرفق العام، والتي شكلت لعقود طويلة الأساس النظري والعملي للقانون الإداري، وعلى رأسها مبدأ الاستمرارية، ومبدأ المساواة، ومبدأ قابلية المرفق العام للتكيف مع المتغيرات. وتنبع أهمية هذا الموضوع من كونه يتناول إشكالية حديثة تقع في صميم التحولات التي يشهدها القانون الإداري المعاصر، حيث أصبح من الضروري إعادة تقييم مدى قدرة النظرية التقليدية للمرفق العام على استيعاب متطلبات الإدارة الرقمية، ومدى الحاجة إلى تطوير قواعد قانونية جديدة تتلاءم مع البيئة الرقمية. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير التحول الرقمي للإدارة العامة على المبادئ التقليدية للمرفق العام، وهل أدى إلى إعادة تشكيل مفهوم المرفق العام وقواعد سيره في التشريع الجزائري والتجارب المقارنة؟

ومن الإشكالية الرئيسية تنبثق الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بالتحول الرقمي للإدارة العامة وما مظاهره القانونية؟
2. ما هي المبادئ الأساسية الحاكمة للمرفق العام في الفقه والقضاء الإداري؟
3. كيف أثرت الرقمنة على مبدأ استمرارية المرفق العام؟
4. ما مدى تأثير الإدارة الرقمية على مبدأ المساواة في الانتفاع بخدمات المرفق العام وهل أفرز التحول الرقمي مفاهيم جديدة للمرفق العام تستدعي مراجعة النظريات التقليدية؟

ومما سبق يمكننا ان نتطرق لاهم الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك انطلاقا من الفرضية الرئيسية المتمثلة في:

أدى التحول الرقمي للإدارة العامة إلى إحداث تغيرات جوهرية في آليات عمل المرافق العامة دون المساس بالأسس الجوهرية للمبادئ التقليدية للمرفق العام، لكنه فرض إعادة تفسيرها بما يتلاءم مع البيئة الرقمية.

ومنه تتفرع الفرضيات الفرعية التالية والتي يمكنها ان تجيب على اهم الأسئلة المتعلقة بالدراسة كما يلي:

ساهمت الرقمنة في تعزيز استمرارية المرافق العامة من خلال توفير الخدمات عن بعد .

أدى التحول الرقمي إلى ظهور أشكال جديدة من عدم المساواة المرتبطة بالفجوة الرقمية .

أبرزت الإدارة الرقمية تحديات قانونية جديدة تتعلق بالشفافية وحماية البيانات

الشخصية والأمن السيبراني .

تتجه التشريعات المقارنة نحو تطوير مفهوم "المرفق العام الرقمي" باعتباره امتدادًا للمرفق

العام التقليدي .

أهمية الدراسة:

مما سبق فان أهمية دراسة هذا الموضوع تكمن فيما يلي:

- ❖ معالجة موضوع حديث في القانون الإداري الرقمي .
- ❖ الإسهام في تطوير نظرية المرفق العام في ظل التحول الرقمي .
- ❖ إثراء الدراسات القانونية المتعلقة بالإدارة الإلكترونية .
- ❖ تقييم تجربة الرقمنة في الإدارة الجزائرية .
- ❖ تقديم توصيات تشريعية ومؤسسية لتطوير الإدارة الرقمية .
- ❖ دعم السياسات العمومية الرامية إلى تحسين جودة الخدمات العمومية .

أهداف الدراسة:

كما ان موضوع الدراسة يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تكمن أساسا في:

- ❖ تحديد الإطار المفاهيمي للتحول الرقمي للإدارة العامة .
- ❖ تحليل انعكاسات الرقمنة على مبادئ المرفق العام .
- ❖ تقييم مدى ملاءمة التشريع الجزائري للتحولات الرقمية .

❖ الاستفادة من التجارب المقارنة في تطوير الإدارة العمومية الرقمية .

❖ اقتراح آليات قانونية لضمان فعالية المرفق العام الرقمي .

منهجية الدراسة:

لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة يستوجب الاعتماد على مجموعة من المناهج والتي تتمثل في:

❖ المنهج الوصفي التحليلي: وصف وتحليل المفاهيم الأساسية (المرفق العام، التحول الرقمي،

المبادئ...) والنصوص التشريعية والتنظيمية ذات الصلة

❖ المنهج المقارن من خلال المقارنة بين التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة

❖ المنهج التاريخي: تتبع تطور مفهوم المرفق العام ومبادئه، ورصد تطور التشريعات المنظمة للتحول

الرقمي

❖ المنهج القانوني: لتحليل النصوص القانونية ودراسة أحكام القضاء والفقه، مع التركيز على الاجتهاد

القضائي للدول الأخرى المقارنة والدور الرقابي للهيئات المستقلة مثل اللجنة الوطنية للمعلوماتية

والحريات وغيرها)

دواعي اختيار الموضوع:

1. حداثة الموضوع وأهميته المعاصرة: يمثل التحول الرقمي للإدارة واحداً من أبرز التحديات التي تواجه القانون الإداري المعاصر، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو بناء "الدولة الرقمية (Digital State)".

2. الفجوة البحثية: ندرة الدراسات القانونية المقارنة التي تتناول تأثير الرقمنة على المبادئ

الكلاسيكية للمرفق العام في السياق الجزائري.

3. التحولات التشريعية المستجدة: ما شهده التشريع الجزائري من تطورات في مجال الرقمنة، وما

يستدعيه ذلك من تقييم قانوني دقيق.

4. الأبعاد العملية: أهمية الموضوع في تحسين جودة الخدمات العامة وضمان حقوق المواطنين في

العصر الرقمي

القيمة العلمية للأطروحة

تكمن القيمة العلمية لهذا الموضوع في أنه لا يقتصر على دراسة الإدارة الإلكترونية كآلية تقنية، بل يسعى إلى بحث مدى تأثير التحول الرقمي على نظرية المرفق العام نفسها، وهي إحدى الركائز الأساسية للقانون الإداري وقانون الدولة والمؤسسات، كما يمكن إلى إظهار ما يلي:

+ جمع بين الأصالة والحداثة: ربط المبادئ الكلاسيكية للمرفق العام (مستمدة من فقهاء القانون

الإداري الفرنسي مثل لويس رولان) بالتحديات الرقمية المعاصرة.

+ التركيز على التشريع الجزائري: تغطية الفجوة البحثية المتعلقة بتحليل التشريع الجزائري في مجال

التحول الرقمي للمرافق العامة مقارنة بالنماذج الأجنبية المتقدمة.

+ المنهجية المتكاملة: الجمع بين التحليل القانوني التقليدي ودراسة التطورات التقنية الحديثة

(الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، الحوسبة السحابية).

+ النموذج المقترح: تقديم إطار قانوني مقترح لتطوير التشريع الجزائري يستلهم من أفضل الممارسات

المقارنة

خطة الأطروحة:

الفصل الأول: ماهية التحول الرقمي للإدارة العامة ومتطلباته القانونية

المبحث الأول: مفهوم التحول الرقمي للإدارة العامة وتطوره

- المطلب الأول: تعريف التحول الرقمي وتمييزه من المفاهيم المجاورة (رقمنة، ميكنة، أتمتة)
- المطلب الثاني: مراحل تطور التحول الرقمي للإدارة العامة (من الإدارة الإلكترونية إلى الإدارة الذكية)
- المطلب الثالث: أبعاد التحول الرقمي (البعد التقني، البعد التنظيمي، البعد القانوني، البعد الثقافي)

المبحث الثاني: الأسس القانونية للتحول الرقمي للإدارة العامة

- المطلب الأول: الإطار الدستوري للتحول الرقمي (الحق في الوصول إلى الخدمات العامة، حق الوصول إلى المعلومة)

- المطلب الثاني: التشريعات المنظمة للحكومة الرقمية (قانون الجمهورية الرقمية الفرنسي 2016 أنموذجاً)

- المطلب الثالث: الهيئات المستقلة لتنظيم وتقييم التحول الرقمي (اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات CNIL ، المديرية الرقمية المشتركة بين الوزارات (DINUM)

المبحث الثالث: تحديات التحول الرقمي للإدارة العامة

- المطلب الأول: تحديات قانونية (حماية البيانات الشخصية، الأمن السيبراني، الأدلة الإلكترونية)
- المطلب الثاني: تحديات تنظيمية (مرونة الإجراءات، تبسيط العلاقة مع المواطن)
- المطلب الثالث: تحديات مجتمعية (الفجوة الرقمية، محو الأمية الرقمية، الثقة في الإدارة الرقمية)

الفصل الثاني: المبادئ الأساسية للمرفق العام في مواجهة التحول الرقمي

المبحث الأول: مفهوم المرفق العام وتطوره

- المطلب الأول: تعريف المرفق العام في الفقه الكلاسيكي (مدرسة بوردو: ليون دُوي، غاستون جيز)
- المطلب الثاني: تطور مفهوم المرفق العام في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية
- المطلب الثالث: معايير تحديد نشاط المرفق العام في العصر الرقمي

المبحث الثاني: مبدأ المساواة في المرافق العامة

- المطلب الأول: أسس مبدأ المساواة وقيمه الدستورية (المادة الأولى من إعلان حقوق الإنسان والمواطن 1789)

- المطلب الثاني: تطبيقات مبدأ المساواة في مجال الخدمات العامة التقليدية

- المطلب الثالث: تجليات مبدأ المساواة في البيئة الرقمية (النفاز الرقمي، الإتاحة، التصميم الشامل)

المبحث الثالث: مبدأ الاستمرارية في المرافق العامة

- المطلب الأول: أسس مبدأ الاستمرارية وقيمه الدستورية (القرار الدستوري الفرنسي رقم 79-105 الصادر في 25 يوليو 1979)

- المطلب الثاني: تجليات مبدأ الاستمرارية في القانون الإداري التقليدي (تحریم الإضراب لبعض الفئات، حرمان المواطنين من الخدمة)
- المطلب الثالث: إعادة تعريف مبدأ الاستمرارية في العصر الرقمي (التوفر الفوري والمستمر للخدمة من أي مكان)
- المبحث الرابع: المبادئ الأخرى للمرفق العام في البيئة الرقمية
- المطلب الأول: مبدأ قابلية التكيف أو التطور (Mutabilité)
- المطلب الثاني: مبدأ الحياد (Neutralité)
- المطلب الثالث: مبدأ الشفافية (Transparence) والحق في الوصول إلى الوثائق الإدارية (قانون 78-753 الفرنسي)
- الفصل الثالث: التحول الرقمي للإدارة العامة في فرنسا والاتحاد الأوروبي
- المبحث الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي الفرنسي
- المطلب الأول: قانون الدولة في خدمة مجتمع الثقة 2018: مبدأ الحق في الخطأ [droit à l'erreur] وتطبيقه الرقمي
- المطلب الثاني: قانون الجمهورية الرقمية 2016: حياد الشبكات، قابلية نقل البيانات، الحق في النسيان، فتح البيانات العمومية
- المطلب الثالث: الأمر رقم 1330-2014 بشأن حق المستخدمين في التواصل إلكترونياً مع الإدارة
- المطلب الرابع: المديرية الرقمية المشتركة بين الوزارات (DINUM) ودورها في تنسيق التحول الرقمي
- المبحث الثاني: مبادئ العمل الإداري الرقمي في فرنسا
- المطلب الأول: مبدأ "أخبرونا مرة واحدة (Tell Us Once) وانتقاله إلى مبدأ "لا تخبرونا أبداً" (Never Tell Us)
- المطلب الثاني: قانون DS 3 (تبسيط العمل العام) وتسهيل تبادل البيانات بين الإدارات
- المطلب الثالث: مدونة العلاقة بين الجمهور والإدارة (Code des relations entre le public et l'administration) الصادرة في 1 يناير 2016 كإطار موحد

المبحث الثالث: الذكاء الاصطناعي في الخدمات العامة الفرنسية

- المطلب الأول: دراسة مجلس الدولة الفرنسي (2022) حول مبادئ الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة في الخدمات العامة: أولوية الإنسان، الأداء، العدالة وعدم التمييز، الشفافية، السلامة السيبرانية، الاستدامة البيئية، الاستقلالية الاستراتيجية
- المطلب الثاني: توصيات لجنة الذكاء الاصطناعي (2024) بشأن تمكين الموظفين العموميين
- المطلب الثالث: تحذيرات مدافعة الحقوق (Défenseure des droits) من انتهاكات الحقوق الأساسية بسبب الخوارزميات

المبحث الرابع: الدروس المستفادة من النموذج الفرنسي

- المطلب الأول: نقاط القوة (التكامل التشريعي، الالتزام السياسي، المرونة)
- المطلب الثاني: نقاط الضعف والتحديات (الفجوة الرقمية بين الأجيال والمناطق، مركزية الخدمات)

- المطلب الثالث: الإمكانيات القابلة للاستلham في التشريع الجزائري

الفصل الرابع: التحول الرقمي للإدارة العامة في الجزائر

المبحث الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي للتحول الرقمي في الجزائر

- المطلب الأول: الدستور الجزائري والتحول الرقمي: الأسس الدستورية (تعديل 2020)
- المطلب الثاني: القوانين المنظمة للحكومة الرقمية وإدارة الإلكترونيات
- المطلب الثالث: المرسوم رقم 88-131 المتعلق بعلاقات الإدارة والمواطن: قراءة في ضوء التحول الرقمي

- المطلب الرابع: الهيئات المكلفة بالتحول الرقمي: الوكالة الوطنية للمجتمع المعلوماتي، السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد...

المبحث الثاني: واقع الخدمات العامة الرقمية في الجزائر

- المطلب الأول: منصة الخدمات العمومية "الخدمات": gov.dz والإنجازات والتحديات
- المطلب الثاني: رقمنة الإجراءات الإدارية الأساسية (الحالة المدنية، الجوازات، الجمارك، الضرائب)

- المطلب الثالث: التحديات التقنية والبشرية (الربط بالإنترنت، ندرة المهارات الرقمية لدى الموظفين والمواطنين)

المبحث الثالث: ضمانات حماية حقوق المواطن في الإدارة الرقمية الجزائرية

- المطلب الأول: حماية البيانات الشخصية في التشريع الجزائري (القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018)

- المطلب الثاني: حق الوصول إلى المعلومة الإدارية في البيئة الرقمية
- المطلب الثالث: آليات التظلم والرقابة على القرارات الإدارية الرقمية
- المبحث الرابع: تقييم مدى توافق التشريع الجزائري مع مبادئ المرفق العام في البيئة الرقمية
 - المطلب الأول: تقييم مبدأ المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية
 - المطلب الثاني: تقييم مبدأ الاستمرارية في الخدمات العامة الرقمية
 - المطلب الثالث: تحديد الفجوات القانونية والتحديات الواجب معالجتها
- الفصل الخامس: أثر التحول الرقمي على مبدأ المساواة في المرفق العام

المبحث الأول: الإطار النظري لمبدأ المساواة في العصر الرقمي

- المطلب الأول: المضمون التقليدي لمبدأ المساواة أمام المرافق العامة (مساواة المستخدمين في مراكز قانونية متماثلة، الفروق المشروعة: اختلاف الحالة أو ضرورة المصلحة العامة)
- المطلب الثاني: إعادة تعريف المساواة في البيئة الرقمية: من المساواة الشكلية إلى المساواة الفعلية
- المطلب الثالث: مفهوم "الفجوة الرقمية (Digital Divide)" وأبعادها (بين الأجيال، بين الجنسين، بين المناطق، بين الفئات الاجتماعية والاقتصادية)

المبحث الثاني: آليات تعزيز المساواة في الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية

- المطلب الأول: مبدأ "التصميم الشامل (Universal Design)" في الخدمات الرقمية: قانون الإعاقة الفرنسي رقم 2005-102 (المادة 47 المعدلة)
- المطلب الثاني: الالتزام بتوفير قنوات متعددة للوصول إلى الخدمات (رقمية وتقليدية) للحفاظ على حق الاختيار

- المطلب الثالث: سياسات مكافحة الأمية الرقمية (تكوين المواطنين، الدعم المخصص)
- المطلب الرابع: دور هيئات حماية الحقوق في مراقبة احترام المساواة (اللجنة الوطنية للمعلوماتية والحريات في فرنسا)

المبحث الثالث: التطبيقات القضائية لمبدأ المساواة في البيئة الرقمية

- المطلب الأول: اجتهاد مجلس الدولة الفرنسي في شأن المساواة في الوصول إلى الخدمات الرقمية
- المطلب الثاني: موقف القضاء الإداري الجزائري من قضايا المساواة في الخدمات العامة الرقمية
- المطلب الثالث: دور القضاء في حماية حقوق الفئات الهشة في مواجهة الإدارة الرقمية

المبحث الرابع: إشكالية الخوارزميات والمساواة

- المطلب الأول: مخاطر التحيز الخوارزمي (Algorithmic Bias) في معالجة طلبات المواطنين
- المطلب الثاني: مبدأ الشفافية الخوارزمية (Algorithmic Transparency) كضمانة للمساواة
- المطلب الثالث: ضرورة وجود "إنسان في الحلقة" (Human in the loop) "لمراجعة القرارات

الحساسية

الفصل السادس: أثر التحول الرقمي على مبدأ الاستمرارية في المرفق العام

المبحث الأول: الإطار النظري لمبدأ الاستمرارية في العصر الرقمي

- المطلب الأول: المضمون التقليدي لمبدأ الاستمرارية (التوفر الدائم للخدمة، تحريم تعطيل سير المرفق)

- المطلب الثاني: إعادة تعريف الاستمرارية في ضوء الرقمنة: التوفر الفوري والمستمر للخدمة من أي مكان وفي أي وقت

- المطلب الثالث: بين الاستمرارية الفعلية والاستمرارية القانونية في البيئة الرقمية

المبحث الثاني: تعزيزات الاستمرارية بفضل التحول الرقمي

- المطلب الأول: إمكانية الوصول إلى الخدمات العامة 24/7 (تطبيقات الهاتف، المنصات الإلكترونية)

- المطلب الثاني: مثال Télérecours كنموذج لاستمرارية الخدمة القضائية

- المطلب الثالث: أتمتة معالجة الطلبات الإدارية ودورها في تسريع الإجراءات

المبحث الثالث: تحديات الاستمرارية في البيئة الرقمية

- المطلب الأول: مخاطر الانقطاع التقني (تعطل الخوادم، الهجمات السيبرانية، الكوارث الطبيعية)
- المطلب الثاني: تحديث الأنظمة والصيانة: ضرورة برمجة توقعات للتوقف وضمان الحد الأدنى من الخدمة

- المطلب الثالث: إدارة حالات الطوارئ الرقمية: خطة استمرارية النشاط (BCP) للمرافق العامة
- المطلب الرابع: أثر ندرة المهارات الرقمية لدى الموظفين العموميين على استدامة الخدمة

المبحث الرابع: الضمانات القانونية لاستمرارية الخدمات العامة الرقمية

- المطلب الأول: الالتزامات التعاقدية لمقدمي الخدمات الرقمية (مستوى الخدمة، تعويض الانقطاعات)

- المطلب الثاني: الرقابة على جودة الخدمات الرقمية: دور الهيئات المستقلة في فرنسا (ANCT, ARCEP)

- المطلب الثالث: مسؤولية الإدارة عن انقطاع الخدمات الرقمية (مقاربة بين النظامين الفرنسي والجزائري)

- المطلب الرابع: ضرورة ضمان قنوات بديلة (هاتفية، ورقية، حضور شخصي) كحل احتياطي لحماية مبدأ الاستمرارية

الفصل السابع: نحو إطار قانوني جزائري متوازن للتحويل الرقمي للمرافق العامة

المبحث الأول: مبررات الحاجة إلى إطار قانوني متكامل

- المطلب الأول: استخلاص النتائج من التحليل المقارن: نقاط قوة النموذج الفرنسي التي يمكن استلهاها

- المطلب الثاني: خصوصيات السياق الجزائري (إمكانات مادية وبشرية، تركيز سكاني، بنية تحتية رقمية)

- المطلب الثالث: الحاجة إلى قانون إطار للتحويل الرقمي للإدارة العامة (بدلاً من نصوص مبعثرة)

المبحث الثاني: ملامح النموذج القانوني المقترح للتشريع الجزائري

- المطلب الأول: الأسس العامة والمرتكزات الدستورية (إدراج الحق في النفاذ الرقمي في الدستور)
- المطلب الثاني: المبادئ الحاكمة (الشفافية الرقمية، الحياد الرقمي، تبسيط الإجراءات، ضمانات مكافحة الفجوة الرقمية)

- المطلب الثالث: الالتزامات المفروضة على الإدارة (إتاحة الخدمة بعدة قنوات، ضمان التوفر المستمر، احترام معايير الإتاحة (Accessibility)
- المطلب الرابع: حقوق المواطنين في مواجهة الإدارة الرقمية (الحق في الوصول، الحق في التدخل البشري، الحق في شرح القرار الخوارزمي)

المبحث الثالث: الآليات التنظيمية والرقابية المقترحة

- المطلب الأول: إنشاء هيئة وطنية مستقلة للرقابة على رقمنة الإدارة) نموذج CNIL الفرنسي)
- المطلب الثاني: تفعيل دور مجلس الدولة (القضاء الإداري) في مراقبة احترام المبادئ
- المطلب الثالث: آليات التظلم والوساطة (وضع وسيط للجمهورية متخصص في الشكاوى الرقمية)
- المطلب الرابع: إعداد ميثاق وطني للخدمات العامة الرقمية (Charte des services publics numériques) يحدد المعايير والالتزامات

المبحث الرابع: توصيات مرحلية لتفعيل التحول الرقمي مع الحفاظ على المبادئ

- المطلب الأول: على المدى القصير (تقنين الممارسات القائمة وتقييمها)
- المطلب الثاني: على المدى المتوسط (إصدار نصوص تنظيمية متخصصة)
- المطلب الثالث: على المدى البعيد (إصدار قانون إطار شامل وتطبيق معمّم)
- المطلب الرابع: توصيات بخصوص التكوين والتحسيس (تكوين الموظفين العموميين، توعية المواطنين بحقوقهم)

خاتمة:

❖ استعراض أبرز النتائج التي توصلت إليها الأطروحة (في ضوء إثبات أو نفي الفرضيات)

❖ الإجابة على الإشكالية المركزية

❖ عرض التوصيات النهائية بشكل موجز

❖ آفاق البحث المستقبلية المقترحة (دراسة أثر الذكاء الاصطناعي التوليدي على العلاقة الإدارية، حماية البيانات الشخصية في الإدارة السحابية، الرقابة القضائية على القرارات الخوارزمية)

قائمة أولية للمراجع

المراجع العربية

- دموش، مصطفى. (2025). "دور الثقافة السياسية في تعزيز الاستخدام الإداري والمشاركة المجتمعية لتحقيق التنمية المحلية". The International Tax Journal (دراسة مقارنة بين الجزائر وفرنسا).

- محمد، أحمد مختار عبد الحميد. (2025). "التحول الرقمي للمرافق العامة: دراسة مقارنة في تكييف الخدمات الرقمية في مصر وفرنسا والمملكة المتحدة". Revista de Direito da Unicuritiba.

- شيو تشي يونغ (Xie Zhiyong). (2023). "الأوجه الأربعة لبناء الحكومة الرقمية في ظل سيادة القانون". مجلة القانون المقارن (دراسة صينية).

المراجع الأجنبية

- Moussier, Paul. (2023). "Service(s) public(s) & numérique: vecteur ou fossoyeur des principes de continuité et d'égalité?". Lex Electronica, Vol.28, n°4, pp.16-26.
- Conseil d'État (France). (2022). "L'intelligence artificielle et l'action publique: construire une confiance, servir l'humain". Étude annuelle.
- European Commission. (2024). "Digital Public Administration Factsheets 2024 – France."

- Loi n° 2016-1321 du 7 octobre 2016 pour une République numérique (JORF n°0235 du 8 octobre 2016).
- Loi n° 2018-727 du 10 août 2018 pour un État au service d'une société de confiance (JORF n°0184 du 11 août 2018).
- Code des relations entre le public et l'administration (Ordonnance n° 2015-1341 du 23 octobre 2015, entrée en vigueur le 1er janvier 2016).
- Commission de l'IA (France). (2024). "Rapport sur l'intelligence artificielle au service des services publics."
- Défenseure des droits (France). (2024). "Rapport sur l'utilisation des algorithmes et de l'intelligence artificielle dans les services publics."

4.3 النصوص القانونية الجزائرية الأساسية

- الدستور الجزائري (آخر تعديل 2020).
- القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018 المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- القانون رقم 09-11 المتعلق بالصفقات العمومية (وتعديلاته).
- القانون التوجيهي رقم 10-11 المتعلق بالمدينة.
- المرسوم رقم 131-88 المتعلق بعلاقات الإدارة والمواطن.
- المراسيم والتنظيمات المتعلقة بوكالة المجتمع المعلوماتي.